

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

قرار رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٢٦

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

بعد الاطلاع على قانون التعاون الإسكانى الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦
ولانحته التنفيذية ؛

وعلى قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ ، ٧٥ لسنة ٢٠٢٦
بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى رقم ٦٩٣
لسنة ١٩٨١ بشأن القواعد الواجب مراعاتها فى إعداد النظام الداخلى للجمعية
التعاونية للبناء والإسكان وتعديلاته ؛

وعلى مقترح الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان والاتحاد التعاونى
الإسكانى المركزى والذى تم عرضه ببلجنة التنسيق رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٦
بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٥ ؛

وعلى ما ارتأيناه لصالح العمل ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تضاف إلى القرار الوزارى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٨١ مادة جديدة برقم (٢٣ مكرراً)

ويكون نصها كالتالى :

« فى حالة تقدم عدد من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لا يساوى العدد
المطلوب إلا أنه لا يقل عن خمسة أعضاء من المجلس وفقاً للنظام الداخلى للجمعية
يتم قبول ترشحهم لتسيير أعمال الجمعية على أن يتم استكمال عدد المقاعد الشاغرة
بالمجلس فى أقرب جمعية عمومية بما لا يتعارض مع القانون».

(المادة الثانية)

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٢٦) من القرار الوزارى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٨١

برقم (١٥ مكرراً) ويكون نصها كالتالى :

« يشترط فيمن يتم تعيينهم بالجمعية ممن تم النص عليهم بالفقرات (١٣، ١٤، ١٥) أنفة الذكر ألا يكون أيًا منهم ممن أسقطت عضويته من مجالس إدارات الجمعية، أو صدر بشأنه قرار بالإدانة من الهيئة أو الاتحاد، ما لم يمض على الإسقاط أو الحل خمس سنوات، أو حُكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة والاعتبار أو حكم جناية ما لم يكن قد رد إليه اعتباره».

ويسرى هذا الشرط على أى ممن يزاول أى نشاط أو عمل بالجمعية» .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٤/٣/٢٠٢٦

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

مهندسة/ راندة المنشاوى

